





## آراء

# أي مالٍ لوحددة الحال الفلسطيني؟

**ماجد الشيخ**

في الوقت الذي يتمتع فيه كيان الاحتلال الإسرائيلي الاستيطاني برمزيد من عوامل القوة والاستقرار والمنعة الاستراتيجية الشاملة نسبياً، بالنظر إلى ما بلغه الوضع العربي الشعبي والرسمي، على حد سواء، المفترضة، كما وبالنظر إلى الوضع الإقليمي المشغول بذاته، وبانتمائه وفي أحواله الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة سوءاً، وفقدانا للسيادة والقابلية للتطور، وكذا بالنظر إلى انتعاش الشعوبيات العنصرية، وصعود بعض قوى اليمين المتطرف، على حساب التوجهات والأحزاب الليبرالية والوسطية وبقبا اليسار.

في ظل وضع كهذا، يؤكد الحال الوطني الفلسطيني ليس تأثره بهذا كله، بل هو يتجه نحو مزيد من فقدانه إترانه واتجاهه، وقدرته على تصويب بوصلته نحو أهدافه الوطنية التي جرى التوافق عليها في مراحل سابقة بين جميع أطراف الحركة الوطنية الفلسطينية، وما هو النظام السياسي يوشك أن يفقد مستقبله، بالنظر إلى ما يحيط به من انقسامات سياسية وجغرافية، وعبر مزيد من الخطوات الانقسامية المضافة، وإصرار أطرافه الرئيسية على التمسك بسلطة «الأمر الواقع»، وتصفيحها وكأنها نهاية مطاف السلطة، لإصطفاؤها السياسي الأخير، على أهداف فنؤية وقصائلية خاصة، انعدمت معها فعالية النظام السياسي بشقيه، حتى

# زوبعة اردوغان

**عارف حجابوي**

منعت هولندا وألمانيا والدنمارك وزراء أتراكاً من تنظيم فعاليات الجلباليات التركية في أراضيها، لحشد التأييد لاستفتاء سيجري في تركيا بعد شهر، بغرض التحول من النظام البرلماني إلى الرئاسي. هذا النظام المنشود سيمنح الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، سلسلة طويلة من الصلاحيات، من بينها تعيين الوزراء وكبار القضاة وحل البرلمان، ومن شأنه إطالة عمر الحكومات التركية التي عانت تاريخياً من التعاقب السريع. ولئن كانت الإجراءات الأوروبية قليلة التأثير، فإن الرد التركي جاء صارخاً، وأثار زوبعة دبلوماسية. فقد وصف الرئيس أردوغان الإجراء الهولندي بعبارات محرمة في القاموس الأوروبي، كالفاشية والنازية، وهذا بما سماه عقوبات دبلوماسية، وردت هولندا طالبة منه الاعتذار. وحاولت فرنسا ترطيب الأجواء. بعد عقود من سعيها إلى الانضمام للاتحاد الأوروبي، فقدت تركيا الأمل. وكان أردوغان قرّر أن يفجرها مع أوروبا، حتى يثير العاطفة القومية، ويضمن التفاف الأتراك حوله، وتصويتهم للنظام الرئاسي الذي يريده. وإشارة أزمة دبلوماسية حادة، يضمن أردوغان أيضاً تعاطفاً أكبر من الخصمين ملايين تركي الذين يعيشون في دول أوروبا. ولعله يدرك أن ما يفسده الساسة سيصلحه التجار،

### فضاء مفتوح

## هذه التفجيرات في دمشق

عند اختلاف الشركاء أو المتعاقدين في أمر أدى بينهم إلى خلاف، يتجهون جميعهم إلى حكم له القدرة على البيت فيما أشكل، قد يكون شخصاً أم هيئة. ويبدأ الطرفان بسرد قصتهم وأوجه الخلاف. وهنا تكمن المشكلة، عندما يرى كل منهم رؤية مختلفة عن الآخر ككل الاختلاف، وكانهم لم يستمرا في الشراكة تلك أعواماً. هذا حال الأشخاص، وهناك مستويات أعلى ورؤى مختلفة أيضاً للشخصيات الاجتماعية والدولية أيضاً. شهدت مدينة دمشق تفجيراً في قصرها العدلي بعد ظهر يوم الأربعاء، وتعدّ تفجيرات دمشق من المسائل المعقدة، وهذا التفجير أحدها، ولعدم القدرة على التحقق من فاعلها، يتبنى كل طرف رواية مغايرة تماماً عن رواية الآخر، وإن تقاطعت في بعض النقاط. تقول السلطات إن إرهابياً كان يرتدي زياً عسكرياً يرتدي تحته حزاماً ناسفاً هو سبب التفجير. ولما لهذا المكان من رمزية ودلالات يمكن توظيفها واستغلالها أعلى استغلال، لا يمكن لأحد البت في هوية الفاعل، بعد أن فُجر نفسه، ويصعب على أعتى الأجهزة التحقق التام من الفاعل، إلا أنه ترك آثاراً دامغة تترك للجهات المعنية والمحايدة التحقق منها وترك هامشاً خاصاً بوسائل الإعلام للتحقق. وبث ما يعني الشأن العام بهذه المسألة، هنا، نواجه سؤالاً: ما هي الرسالة التي تريد دمشق بثها من خلال هذا التحليل أو تلك الحقائق المتعلقة بالتفجير؟ يقول بعضهم إنّه من خلال تفجير مشابه يمكن القضاء على بعض الموقوفين في القصر العدلي الذين سيمثلون للمحاكمة في هذا اليوم العصيب. وفضّل عدم المثول بحكم القدر المرسوم في أحد

باتت بعض المؤتمرات الخارجية المدعومة من قوى إقليمية، تتجرأ على اقتحام حصون المؤسسات الوطنية جميعها، وهي المشلولة بالأساس منذ ما بعد «أوسلو»، وما هي تواصل تفكّكها وانفكاكها، كل ما أوغل الخارج في البحث عن مواطن اقدم له بعيداً عن هيمنة قوى سلطوية في الداخل، هي ذاتها مفكّكة ولا تجمعها حتى روابط المصالح الخاصة. من هنا، قدرة بعض أشباه «البدائل» على الاندراج في بعض خطط القوى الإقليمية للتنادي نحو إقامة مؤسسات موازية أو بدائل لها، في الشتات، من دون أن يكون لها فاعلية تنظيمية أو جماهيرية، ولا تمتلك حتى «كاريزماً قيادية» على أرض موحدّة خارج اللفظ الشعاري، وهذا هو مازقها المضاف إلى مازق الواقع الوطني في مجمله، وفي مصطلته الراهنة. وفي وقت يواجه الشعب الفلسطيني هجمة شرسة لتصفية قضيته الوطنية ومشروعه الوطني، ليس من العدو الرئيس لهذا الشعب، بل ومن خلفه أصدقاؤه الداعمون والمساندون له عبر العالم، وفي طليعتهم الإدارة الأميركية الجديدة، برعاية دونالد ترامب؛ لا يجد هذا الشعب من بعض قياداته سوى الجحود، واستبداد حكم الفرد المطلق وتغوله، بأزرعه الاستخباريّة وقوى قمعه الأمنية العاملة بموجب مخططات التنسيق الأمني مع العدو الاحتلالي، وفق اتفاقيات أوسلو التي تحولت، مع الوقت، إلى ملهاة تراجيدية، ما فتئت توجه الطعنة وراء الأخرى إلى ظهر الشعب وقضيته الوطنية،

والى نوع من الاستثمارات المربحة لدى السلطات السياسية والأمنية التي تشكلت سلطة غير سيادية، في فلسطين غير المحزرة في كامل نطاقها التاريخي الجغرافي. جرى إهمال المشروع الوطني، من بعض من يفترض بهم حمايته ودعمه والدفاع عنه، في مواجهة كل من أراد ويريده التفريط أو الانقلاب عليه ثانية، بعد الانقلاب الأول عليه فعلياً قبل عقد السنين العجاف، وذلك لمصلحة العدو. في وقت نجد فيه أن المشروع الإسلامي النقيض «يتقدم» على حساب المشروع الوطني، حين يجري التعاطي معه باستعلاء وعنجهية، على الرغم من كل معطيات صراع تغيرت ملامحه عفا كانت طوال سنوات الكفاح الأولى، أيام كان النضال الوطني يخاض عبر مناضلين أشداء متمرسين في مهامهم الكفاحية، وليس عبر موظفين وقوى قمع أمنية يقف لهم سيف السلطة بالمرصاد، في حال «انحرفهم» قيد أنملة عن الخط الذي ترسمه السلطة لموظفيها. وفي هذه الحالة، لم بعد أمام الموظف عن سوى الخضوع بدون نقاش، وإلا فالعزل وقطع الأرزاق من قطع الأعناق. ما وصل إليه الحال الفلسطيني بفعل الاستبداد، بات يستدعي وقفة حاسمة في مواجهة كامل منغصات الخروج على القانون الدستوري، وعدم التقيد بمحدداته وقيوده المانعة وأطره الناظمة، وقد بات التنسيق الأمني مع العدو يصيب المؤسسات الوطنية بأعطاب لا حدود لها، وصلت إلى حد إبلاغ نواب من كتلة فتح البرلمانية، بمنع

## بات التنسيق الأمني

**مع العدو يصيب**

**المؤسسات الوطنية**

**بأعطاب لا حدود لها**

“

إصدار تصاريح لهم من الاحتلال الإسرائيلي لأسباب أمنية، وذلك بناء على طلب رسمي من الطرف الفلسطيني، ومن جهات عليا فيه، من دون أن يكون لدى الاحتلال أي موانع أمنية لاستمرار إصدار هذه التصاريح التي تمكّن النواب من التنقل بين شقي الوطن، بحسب ما جاء في تصريح للنواب المعنيين بالأمر. بالإضافة إلى هذا السلوك المشين، هناك ممارسات قمعية وإرهابية، تقوم بها أجهزة أمن السلطة، ضد كل معارضة ضمن صفوف كوادر حركة فتح ومناضليه، ليُتضح أنه، وفي أعقاب المؤتمر السابع، أريد إنجاز تحويل الحركة إلى منظمة شمولية مغلقة، مع الخضوع لأمر واقع اقتسام تركة النظام السياسي الفلسطيني مع حركة حماس، وتحويله إلى نظام شمولي في الضفة وظلامي في غرة.

لا يجعل هذا كله المشروع الوطني بخير، وبالتالي لا يجعل من القوى المفترض أنها صاحبة المصلحة الأكيدة في الحفاظ عليه، والحرص على إنجازها، تتمكن من أن تقوى

”

## بالنظام الرئاسي،

**ستكون تركيا تحت**

**حكم شبه ديمقراطي**

**لكنه مستقر**

“

كاسحة. ولئن ظهر أردوغان، منذ الانقلاب وحتى زوبعة هولندا، في صورة الرجل الغاضب، فهو يخوض حسابات معقدة بشأن الدور الإقليمي لبلاده. بعد الانصراف شبه اليقيني عن الالتحاق بأوروبا، فإن العثماني الجديد ينظر جنوباً إلى سورية وما تحت سورية. فخصمه الإيراني قد استنفد بنك الأهداف في الشرق الأوسط، ولم يترك بقعة يمكن له فيها أن يعزز نفوذه، من البصرة إلى لبنان، ومن القرداحة إلى صعدة، إلا واستغلها. شاعت المصالح أن تكون المواجهة في الشرق الأوسط طائفية فكانت. ودخلت تركيا السنية قطباً مواجهاً للقطب الإيراني الشيعي. لكن تركيا لم تستنفد بنك الأهداف وأمامها نصف العراق وثلاثة أرباع سورية ودول عربية أخرى تتطلع إلى قطب سني. وعند تركيا، فوق ذلك، صنوبر المياه الذي يسقي سورية والعراق. لن يكون الحكم

الدبلوماسي العالمي، بما يسمح بجرعة من الفظاظة. لم تكن تصريحات أردوغان النارية غضبة مضرية، بل هجمة دبلوماسية محسوبة، فإن فاز في الاستفتاء بعد شهر، وهذا ما ترجحه الاستطلاعات حتى الآن (ومن ذا يثق بالاستطلاعات بعد فوز ترامب!) فقد كسب حقاً، وإلا فقد خاض مغامرة لن تكون عواقبها وخيمة.

يدرك الرئيس التركي بإحساس الأسد الجريح أن المخرج من أكبر أزمة عصفت سنوات حكمه هو إلى الأمام لا إلى الخلف. والأزمة الكبرى ليست هولندا، ولا ألمانيا، بل الانقلاب الفاشل طبعاً. فبعد المحاولة الانقلابية، في صيف العام الماضي، رأى أردوغان خطة السياسي، الناجح اقتصادياً، والعلماني في جوهره، والإسلامي في مظهره، بتعرض لهجمتين: هجمة المثقفين المترفين الذين يريدون لتركيا أن تستكمل التجربة التي بدأها أتاتورك لتصبح أوروبية، وهجمة أهل التقوى الشعبية الذين يمثلهم رجل الدين المنشق فتح الله غولن. وليس أردوغان باقل شعبية من غولن، ولا هو باقل علمانية من المتطرفين. وهو يقود تركيا إلى دور إقليمي تقصر دونه أعناق الفئتين المناهضتين له.

كان معه بعد الانقلاب أغلبية تركية لا بأس بها، هي من الطبقة الوسطى التي انتفعت بها، لأنزدهار الاقتصاد غير المسبوق الذي حققه خط أردوغان. وباستمداد الزخم من هذه الطبقة، أقدم أردوغان على عملية تطهير

## الوثان العربية والفردوس اليباب

بالرخاء، هي جزء أصيل من ديماغوجيا يقع في شركها النساء، في ظل شعوب تكسحها الأمية. حيث العود التي لا تنتهي بالفردوس القادم ونعيمه، لكن الطريق إليه مليئة بالأشواك التي تستلزم صبراً كثيراً من المواطن، وتحمل شيء من القمع والتنكيل وسحق الكرامة والإهانة، فالطريق إلى الجنة ليس مفروشاً بالورود، أما من يأتي هذا الاستعداد فهو خائن مأفون ومعطل للتنمية، وينفذ أجندة قوى الشر الكونية. حقيقة ما يجري من رؤى اقتصادية ضبابية تتسم بالتعمية،فذلك لتكون قابلة لتعدد التفسيرات وابتداع الحجج المزيفة، حتى يسهل التملص من أي وعود واستحقاقات، فمن يعالج أزماته الاقتصادية بالوقوع في براثن البنك وصندوق النقد الدولي، فهو يرتمي في أحضان الشيطان، ففروض تلك المؤسسات الدولية مرتبطة بجرعات مدمرة من الشروط، لا يكتوي بها سوى محدودي الدخل والفقراء، حيث خصخصة القطاع العام وخفض الإنفاق الحكومي ورفع الدعم وزيادة حجم الضرائب، وتحرير الاقتصاد من أي قيود تجاه المستثمر الأجنبي (الشركات متعددة الجنسيات)، ولجم النقابات وتحجيم فاعليتها، وهو عادة ما يتم بالقبضة البوليسية. مع ذلك، بغوص البلد المدين سنوات، وربما عقوداً، في عملية خدمة الدين، وليس سداً به بحكم الفوائد الضخمة، وكأن الأمر ليس إلا قيد تكفل به الدول وتعداد الرضوخ لسياسات أميركا الراعي الرسمي لتلك المؤسسات المالية الدولية، من دون وعي أن ذلك يسحق الفقراء، ويمنح الأثرياء، فحش مالي أكبر.

**احمد القائميه (السعودية)**

■ مكتب بيروت  
■ بيروت - الجميزة - شارع باستور - بناية 33 west end هاتف: 00961 1567794  
■ البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk  
■ الاشتراكات: subscriptions@alaraby.co.uk  
■ للاعلانات: ads@alaraby.co.uk

**المكاتب**  
■ المكتب الرئيسي، لندن  
7th Floor, CP House, 97-107 Uxbridge Road, Ealing, London, W5 5TL  
Tel: 00442071480366  
■ مكتب الدوحة  
الدوحة - الدفنة - برج الفردان - الطابق العاشر - هاتف: 0097440190600

نائب رئيس التحرير **بشير البكر** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ مدير التحرير **حسام كنفاني** ■ سكرتير التحرير **كريم عنكر** ■ السياسة **أرنست دوريش** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ اللقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرباب **معن اليباري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **محمد عبد العظيم** ■ الرئيس التنفيذي **عبد الرحمن الشياك**



تصدر عن شركة فضاعات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)